العلاقات الخارجية الاردنية مع دول الجوار العربي في ظل حكومات زيد الرفاعي

الباحث اسعد علي سليمان أ.م.د. خضير سطم مكحول
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

تناول بحث الدراسة دور زيد الرفاعي في السياسة الخارجية الاردنية والعلاقة مع دول الجوار العربي خلال توليه رئاسة الوزراء في الاردن خلال المدة (١٩٧٣-١٩٧٦) و (١٩٨٥-١٩٨٩) هدفت الدراسة الى اظهار موقف رئيس الوزراء الاردني زيد الرفاعي كشخصية سياسة عربية اردنية ودوره في العلاقات الاردنية مع دول الجوار العربي العلاقة مع سوريا والعراق والسعودية انموذجاً ودوره في الكثير من القضايا والازمات ومساهمته في ايجاد الحلول لها من خلال الحوار الثنائي والجماعي ومن خلال العمل الدبلوماسي وفي الوقت الذي ظهر وضاحاً دور زيد الرفاعي في الكثير من القضايا العربية والعمل العربي المشترك وحثه المتواصل لإقامة علاقات جيدة بين الاردن والاقطار العربية وبهدف الاحاطة بتلك الاهداف والتطورات تم وضع هيكلية للدراسة توزعت على شكل ثلاث فقرات تمثلت الاولى موقف زيد الرفاعي من العلاقات الاردنية السورية والثانية الموقف من تطور العلاقات الاردنية العراقية والثالثة العلاقات الاردنية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الاردن، الجوار العربي، زيد الرفاعي.

Jordanian foreign relations with the neighboring Arab countries under the governments of Zaid Al-Rifai

ResearcherAsaad A. Suleiman Assist. Prof. Khudair S. Makhoul
University of Anbar –College of Education for Humanities
ed.khudair.makhol@uoanbar.edu.iq

Abstract

The study discussed the role of Zaid Al-Rifai in Jordanian foreign policy and the relationship with the neighboring Arab countries during his tenure as prime minister in Jordan during the period (1973-1976) and (1985-1989). The study aimed to show the position of Jordanian Prime Minister Zaid Al-Rifai as a Jordanian Arab political figure and his role in The Jordanian relations with the Arab neighboring countries,

the relationship with Syria, Iraq and Saudi Arabia as a model and its role in many issues and crises, and its contribution to finding solutions to them through bilateral and collective dialogue and through diplomatic work. At a time when the role of Zaid Al-Rifai in many Arab issues and the joint Arab work and his continuous urging appeared clearly To establish good relations between Jordan and the Arab countries, with the aim of briefing With these goals and developments, a structure was developed for the study that was distributed in the form of three paragraphs. The first was the position of Zaid Al-Rifai on the Jordanian-Syrian relations, the second the position on the development of Jordanian-Iraqi relations, and the third the Jordanian-Saudi relations.

Key words: Jordan, neighboring Arab, Zaid Al-Rifai.

المقدمة

تعد العلاقات الاردنية مع دول الجوار العربي واحدة من اهم القضايا العربية وذلك لأنها اخذت ابعاداً عدة وكان البعدين الديني والقومي ابرزهم لما للأردن دوراً خاصاً من بين الدول العربية من خلال مكانة الاردن العربية وجواره بالكيان الصهيوني ومن هذا المنطلق نالت علاقة الاردن مع دول الجوار العربي اهتماماً كبيراً ونالت اهتمام الدول العربية كافة سواء كان ذلك دعماً سياسياً او اقتصادياً او عسكرياً.

وجاء اختيار الباحث لموضوع دور زيد الرفاعي الدبلوماسي والسياسي على المستوى العربي دول الجوار العربي للاردن ، سوريا ، العراق والسعودية أنموذجاً (١٩٧٣-١٩٧٦) و (١٩٨٥-١٩٨٩).

لما تمثلت هذه الشخصية الاردنية دوراً فعالاً في تلك العلاقات ذلك بعد توليه منصب رئاسة الوزراء الاردنية وكان له الدور الكبير في تحسين العلاقات بين الاردن وتلك الدول وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل بين الاردن والدول بشكل عام. فكان لا بد من تسليط الضوء على هذا الدور بالشكل الذي يستحقه.

١- العلاقات الأردنية السورية:

اتسمت العلاقات الأردنية السورية بحالة من المد والجزر لم تشهدها علاقات الأردن مع أي دولة عربية أخرى ، فمنذ أن حصلت الدولتان على استقلالهما عام ١٩٤٦ تنوعت علاقاتهما بين التقدم والتراجع وبين الاستقرار والتنسيق والتعاون وبين الانحطاط والتوتر

والعداء ، فكان عدم الثبات هو المسيطر على مسار العلاقات الأردنية؛ بسبب الخلاف بين القيادات السياسية في الدولتين.

وعند مستهل عام ١٩٧٥ وعلى أثر المشكلات التي أثيرت في لبنان سعى زيد الرفاعي إلى مساعدة سوريا من خلال وساطته مع الولايات المتحدة الأمريكية لكي تسمح لهم بالدخول إلى لبنان ، وبالتالي نجحت وساطة زيد الرفاعي ودخلت سوريا إلى لبنان وقدرت سوريا جهود ومساعي زيد الرفاعي بهذه الوساطة، واخذ زيد الرفاعي يوظف هذه الحظوة عند السوريين في العلاقات الأردنية السورية، فقد أصبحت سوريا تكن له الاحترام والتقدير، وأصبح زيد الرفاعي لا يُرد له طلب عند سوريا [١].

قام زيد الرفاعي بزيارة في آذار عام ١٩٧٥ إلى سوريا تضمنت تلك الزيارة تناول القضايا الاقليمية المختلفة والتعاون الأردني السوري ، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري بين البلدين، وتم تتويج المحادثات بالإعلان عن تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد في البلدين مهمتها دراسة تطوير التعاون بين البلدين ووضع مشاريع اتفاقيات اقتصادية مناسبة على أن تكون تلك اللجنة بداية لعلاقات اقتصادية عربية [٢].

وأكد زيد الرفاعي أن الأردن هو الذي أخذ زمام المبادرة لتحسين العلاقات مع سوريا وكان الهدف الأساس للمبادرة الأردنية هو قطع العزلة التي كانت الدول العربية قد فرضتها عليه منذ بداية السبعينيات ، تلك العزلة التي قطعت معها الدول العربية مساعداتها للأردن التي كان قد اتفق عليها أثر حرب حزيران ١٩٦٧ فاقتنعت الحكومة الأردنية بأن تشكيل جبهه مع سوريا قد يكون سبيلاً لحل مشكلاته الاقتصادية [٣].

ونتيجة لهذا التنسيق فقد حصل كل منهما على فوائد مهمة ، فبالنسبة لسوريا قد افادت من دعم الأردن لها ووساطة زيد الرفاعي حول تدخلها في لبنان، فخلال الزيارة الرسمية التي قام بها الملك حسين ورئيس وزراءه زيد الرفاعي إلى دمشق في ايار عام ١٩٧٦ فقد أعربا عن دعمهما الكامل للتدخل السوري في لبنان، فكانت الأردن بذلك الدولة العربية الوحيدة التي دعمت هذا التوجه السوري بشكل كامل ودائم، وتأكيداً للدعم الأردني للموقف السوري اتجاه لبنان، فقد التقا زيد الرفاعي والرئيس السوري حافظ الاسد في العاشر من حزيران ١٩٧٥حاملاً له رسالة من الملك حسين شد فيها على يديه لما يقوم به من دور في معالجة الأزمة اللبنانية [٤].

اما المكاسب التي حققها الأردن من هذا التحسن في علاقاته مع سوريا فكان من أهمها اعتراف سوريا بموقف الأردن فيما يخص القضية الفلسطينية فقد دعم حافظ الاسد وبشكل علني الرغبة الأردنية بفدرالية تجمع الأردن والضفة الغربية كحل للقضية[٥][٦]

لذلك شهدت العلاقات السورية الأردنية تطورا كبيراً خلال فترة ترأس زيد الرفاعي رئاسة الوزارة الأردنية ووصل ذلك التقارب ذروته عندما قررت القيادة السياسية العليا المشتركة السير في طريق الغاء التمثيل الدبلوماسي لانتفاء ضرورته بعد أن وصل التكامل أوجهُ على جميع الاصعدة، وبعد فترة من التنسيق بين الأردن وسوريا عادت العلاقات إلى التردي عندما أخذت سوريا تتهم الأردن بتشجيع ودعم جماعة الإخوان المسلمين على مقاومة نظام حكم حافظ الأسد [٧]، ونفى الأردن أن تكون له أي علاقة بما نشب في سوريا من اضطرابات ألا أن سوريا أصرت على موقفها، وفي ٨ أيار عام١٩٨٠ التقى الملك حسين بالرئيس حافظ الأسد في العاصمة اليوغسلافية بلغراد وكان هناك عتاب وكرر الملك القول أن اتهام الأردن : "لا أساس له من الصحة "، ولم يقتنع حافظ الأسد بهذا الكلام وازدادت العلاقات تردياً ، ثم جاء اندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول عام ١٩٨٠عام فتوسع الخلاف بين البلدين[٨]، إذْ وقف الأردن ومنذ بداية الحرب موقف المؤيد والداعم للعراق بشتى المجالات، بينما كانت علاقة سوريا مع إيران متطورة وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية تطورت أكثر، إذْ قام رفسنجاني رئيس البرلمان الإيراني بزيارة سوريا في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ معلناً في خطاب له تأييده واحترامه للشعب السوري ورئيسه حافظ الأسد، وفي مقابل ذلك أعلنت الحكومة السورية على لسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام مساندتها لإيران في حربها ضد العراق ، وجاء في نص التصريح: " إن موقف سوريا هو موقف مساند للثورة الإيرانية وليس موقفاً تكتيكياً أو مرحلياً بل هو ثابت ومبدئي وسيظل دائماً مع الثورة الإيرانية في طرحها العادل ضد العدوان" [٩].

وزادت هذه المواقف من حدة التوتر بين البلدين، وفي ١ من كانون الأول عام ١٩٨٠ عقد المجلس الوطني الاستشاري الأردني جلسة بشأن توتر العلاقات الأردنية السورية، واستعرض رئيس الوزراء الأردني مضر بدران أمام المجلس الوطني حقيقة الموقف الأردني من الاتهامات السورية ومراحل تصعيد الحكم السوري للموقف ضد الأردن وكشف حقائق الموقف الأردني فقال: " نحن لا نتدخل لقد قلت لهم في لقائي بوزراء الخارجية العرب أننا

نتعاون مع أي نظام يحكم سوريا ونحن لا نتدخل من قريب أو من بعيد في الشؤون السورية بل إننا نريد التعاون مع سوريا؛ لأننا في مواجهة العدو الإسرائيلي... وإذا عدنا للذاكرة نتساءل متى الأردن تتدخل في شؤون أي قطر عربي"[١٠] .

واستمر الوضع بين البلدين على غير ما يُرام حتى عام ١٩٨٥فقد شكل زيد الرفاعي حكومته في نيسان ١٩٨٥ وقد اعتادت الاصوات السياسية بل حتى الشعبية أن تنظر إلى الحكومة التي شكلها زيد الرفاعي بأنها قد جاءت بالدرجة الأولى لتلطيف الاجواء مع سوريا وهذا مرده عدة عوامل، فمن ناحية أولى كانت لعائلة الرفاعي ارتباطات قديمة مع سوريا ومن ناحية أخرى ، فقد كان الملك حسين معتاد على تعيين زيد الرفاعي رئيساً للوزراء كلما احتاج لتهدئة العلاقات مع سوريا، ومن ناحية أخرى فإن مجرد تعيين زيد الرفاعي رئيساً للحكومة فإن هذا يعيد للذكريات الخطوات الكبيرة من التعاون والتنسيق التي سارت عليها الدولتان في اعوام ١٩٧٣-١٩٧٦ التي كان زيد الرفاعي وقتها رئيساً للوزراء [١١]، كل هذا أدى إلى أن يوصف زيد الرفاعي بأنه مهندس العلاقات الأردنية السورية، وأصبح يشاع أنه إذا أراد الأردن أن يأخذ منحى من الاتفاق والتعاون والتنسيق مع سوريا فأنه عليه أن يشكل حكومته برئاسة زيد الرفاعي [١٢].

وقد بدأت العلاقات بين البلدين بالتحسن وتم عقد اجتماع في مدينة جدة خلال يومي ١٦-١٧ أيلول ١٩٨٥ حضره زيد الرفاعي عن الأردن ، وعبد الرؤوف الكسم رئيس وزراء سوريا . وفي ذلك الاجتماع اتفق الجانبان على مواصلة الحوار البناء وتم عقد اجتماع ثاني بين الرفاعي والكسم في جدة يومي ٢٠-٢١ تشرين الأول من العام نفسه وتمخض الاجتماع عن الاتفاق على ما يأتي[١٣] :-

١- تأكيد الالتزام بقدرات مؤتمرات القمة وبالوفاق العربي.
٢- رفض التسويات الجزئية والمنفردة مع الكيان الصهيوني.

استأنفت اللقاءات بين البلدين في دمشق وعمان. وفي ٥ من أيار عام ١٩٨٥ واستقبلت الحكومة الأردنية الرئيس السوري حافظ الاسد وقد بدأ التباحث في موضوع الحرب العراقية – الايرانية وأن الرئيس السوري يأسف لاستمرار الحرب وأنه لن يسمح بأن تحتل ايران أراضي عراقية، وقد غير عن سياسته الاعلامية وقد وافق الأسد على أنه مستعد للمصالحة مع العراق .

وفي ٣٠ من كانون الأول عام ١٩٨٥ سافر الملك حسين والوفد المرافق له إلى سوريا وكان من ضمن الوفد رئيس الوزراء زيد الرفاعي، وكان في استقبالهم الرئيس السوري حافظ الأسد، وجرى اللقاء بين الطرفين وتم بحث العديد من القضايا بين الطرفين ومنها قضية الإخوان المسلمين وموضوع منظمة التحرير الفلسطينية(١٤).

٢- العلاقة مع جمهورية العراق .

تميزت علاقة الأردن مع العراق عن تلك العلاقات التي جمعت الأردن مع الدول العربية الأخرى، وذلك من حيث أنها كانت أقل زخما منها وشهدت هدوءاً نسبياً أكثر، فمنذ حرب تشرين عام ١٩٧٣م شهدت العلاقات العراقية الأردنية تطوراً واضحاً فقد اسهمت القوات العراقية إلى جانب القوات العربية في الجبهة الشمالية، وكانت لمشاركة الجيش العراقي من خلال الفرقة المدرعة الثالثة إلى جانب الجيش الأردني ضد القوات الكيان الصهيوني على الجبهة السورية أثره الكبير في تطور العلاقات بين البلدين(١٥).

وفي مؤتمر القمة العربي الخامس الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٤م ، اتخذ فيه العرب قرارهم باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان العراق الدولة العربية الوحيدة التي سجلت تحفظاً على هذا القرار ومع ذلك، فقد أشار العراق إلى ضرورة إقامة سلطة وطنية فلسطينية في إطار خطة قائمة على أساس تأمين حقوق الشعب الفلسطيني(١٦).

وكان للتبادل التجاري دورا واضحاً في تقارب العلاقة بين البلدين ففي ٣١ أذار ١٩٧٥ وقع الأردن مع العراق اتفاقية تسمح للعراق استعمال ميناء العقبة لاستيراد بضائع تزيد عن ٣٠٠ الف طن سنويا وكما افتتح في حزيران عام ١٩٧٥ مقراً للشركة العراقية للنقل البري في عمان وبناءً على الزيادة في حجم التجارة في ميناء العقبة عملت حكومة زيد الرفاعي على بناء أربعة مراسي جديدة للسفن وقد دفعت الحكومة العراقية نصف تكاليفها كقروض على أن ينتهي بها الثلث الأخير من عام ١٩٧٧(١٧).

انقسم موقف الدول العربية على أثر الحرب الإيرانية العراقية بين المؤيد والداعم للعراق ضد العدوان الإيراني، وبين معارض بل وداعم لإيران ضد العراق وعلى أثر هذه التطورات انفرد الأردن في موقفه من الحرب(١٨) ، إذ اتخذ موقفاً مؤيداً وحاسماً لصالح العراق منذ بداية الحرب كما أدركت الحكومة الأردنية أن الحرب بين العراق وإيران هي ليست حرباً، فقط بين

نظامين إسلامي وعلماني وإنما هناك جذور تأريخية عميقة وعوامل متداخلة [١٩]، وقد أشارَ الدكتور علي محافظه بهذا الصدد بقوله: " عندما اندلعت الحرب كنت أنا رئيس قسم التأريخ في كلية الآداب في الجامعة الأردنية، اتصل بي رئيس الجامعة الأردنية وقال لي اتصل بي رئيس الديوان الملكي أحمد اللوزي[٢٠]، يطلب معلومات تأريخية عن النزاع بين العراق وإيران، وكانت الساعة الخامسة مساءً، وذهبت إلى مكتبة الجامعة وجمعت وصورت كل الاتفاقيات التي تمت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية حتى اتفاقية الجزائر، وفي اليوم التالي في تمام الساعة الحادية عشر اتصل مدير البروتوكول رئيس التشريفات وقال لي جلالة الملك حسين بن طلال ينتظرك الساعة الثانية عشرة، ووصلت وأعطيت الأوراق التي أعددتها وجلست أنتظر في مكتب رئيس التشريفات، وبعد أن وصلت الأوراق إلى الملك طلب رؤيتي، ودخلت وسلمت عليهم، وكان جالساً معه رئيس الأمن الوطني ومدير المخابرات ومدير الاستخبارات العسكرية، وقائد الجيش ومستشار الملك حسين بن طلال للشؤون العسكرية وبعد التحية شكرني الملك وقال يمكن أن نستعين بك أكثر وقلت أنا جاهز جلالة الملك وفي اليوم التالي ألقى الملك خطاباً أيَّد فيه العراق ضد إيران "[٢١].

وقف الأردن منذ البداية إلى جانب العراق انطلاقاً من مبدأ الدفاع العربي المشترك ومن الواجب القومي ومن الإيمان بأن الأرض العربية وحدة واحدة لا يمكن قبول الاعتداء عليها ثم أن الأردن لم ينس دور العراقيين وتضحياتهم في حرب عامي ١٩٦٧، و١٩٧٣ فبعد يومين من نشوب الحرب ذهب الملك حسين ورئيس الوزراء مضر بدران إلى بغداد وعرض الملك حسين على الرئيس العراقي استعداد الأردن لدعم العراق عسكرياً[٢٢]، كما عرض تقديم جميع الخدمات لمواجهة متطلبات الحرب منها فتح ميناء العقبة للعراق لاستيراد التجهيزات العسكرية وضرورات المعيشة خلال الثمان سنوات[٢٣]، وكذلك فتح الأجواء الأردنية أمام الطائرات العراقية لأغراض القيام بنقل المعدات العسكرية للعراق[٢٤].

وكان العامل الرئيس الذي دفع الحكومة الأردنية للقيام بالاتصالات وإعلان موقفها الرسمي هو فهم الحكومة الأردنية للتردد وعدم الثبات في موقف معظم الدول العربية لمساندة العراق جراء تخوفها من إيران وانتقامها مستقبلاً في حال مساندة العراق[٢٥]، وأشار الملك حسين لاحقاً في أحد خطاباته إلى هذه النقطة بقوله: " وكم يدمي النفس والخلق العربي

مايجري من تخاذل بعض العرب وتواطؤهم إزاء معركة العراق الشقيق في الحرب الدائرة التي فرضتها عليه إيران؛ بسبب اعتدائها المستمر على أرض العراق ومياهه وسيادته "[٢٦].

وخلال السنوات اللاحقة للحرب تصاعدت وتيرة الدعم الأردني للعراق من خلال إعلان الحكومة الأردنية عن تشكيل قوات أردنية متطوعة سميت بقوات (اليرموك الأردنية)[٢٧]، وقد وجه الملك حسين خطاباً عند فتح باب التطوع لنصرة الجيش العراقي قال فيه: " إنني إنسان عربي مسلم مؤمن أعرف بأن الامتحان امتحان لكل منا، فإما أن نكون الرجال الذين نحن أو لا قيمة لنا ولا لحياتنا ولا لوجودنا ومن هنا فإنني أفتح أمامكم أيها الرجال مجال التطوع في قوات عربية أردنية هي قوات اليرموك تيمناً بالاسم الخالد والبطولة التي يرمز لها لينتصر الحق بعون لله... وإنني أتشرف شخصياً بإعلان تطوعي فيها جندياً عربياً أردنياً لأداء أشرف وأقدس واجب على أرض معركة الأمة "[٢٨]، وبالفعل توجهت أول دفعة من متطوعي هذه القوات إلى العراق في آذار عام ١٩٨٢[٢٩]، الأمر الذي شكل إشارة نقطتين أساسيتين هما: [٣٠]

الأولى: الترابط العراقي الأردني الذي بلغ طفرته في التعاون ليصل لحد إرسال قوات متطوعة لمساندة العراق في حربه مع إيران بصورة لم تحدث في سياسات الدول العربية الأخرى تجاه العراق.

الثانية: الإزعاج والخوف من العلاقة الأردنية العراقية آنذاك لبعض الأطراف العربية والدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي امتنعت عن بيع الأردن طائرات (F16 وF15) في عام ١٩٨٢هادفة بذلك للضغط على الأردن لإبعاده عن موقفه من العراق ولمحاولة إحياء عملية السلام مع الكيان الصهيوني.

وبعد أن أخذت الحرب تزداد عمراً واستنزافاً بلا طائل مُجدٍ من استمرارها بدأ الأردن يدعو إلى ضرورة إنهاء الحرب، والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العراقي – الإيراني في سبيل حماية المنطقة من الدمار، وحَمَّل الأردن بعض الأطراف العربية والدولية مسؤولية إطالة أمد الحرب من خلال دعمها الطرفين المتنازعين بالأسلحة، ومن خلال دعم بعض الأطراف العربية لإيران ضد العراق الذي يدافع عن الأمة العربية والأمن القومي العربي[٣١]، وسعت الحكومة الأردنية إلى إيقاف الحرب وشرح موقف العراق منها وأثمر تأييد الأردن للعراق في تعيين نقاط الحدود الدولية بين البلدين وتثبيتها على الأرض[٣٢]، وعلى هذا الأساس فقد شكل

الطرفان لجنة الحدود الفنية العراقية الأردنية المشتركة التي عقدت العديد من الاجتماعات واستناداً إلى محاضر اجتماعاتها باشرت اللجان الفنية أعمالها ميدانياً وترسيم الحدود الجديدة[٣٣].

واستمر الأردن في تقديم دعمه للعراق دون حساب سياسي وعسكري وقد قدّر العراق هذا الدعم أكبر تقدير، فقد قدم العراق النفط للأردن بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق، كما وافق العراق على توقيع اتفاقية لتخطيط الحدود وعودة (٥٠كم٢) من الأراضي إلى الأردن والتي كانت الدولتان قد تنازعتا عليها منذ مدة الانتداب البريطاني ففي آذار عام ١٩٨٤م، توجه وزير الداخلية سليمان عرار إلى العراق لتحقيق هذا الهدف[٣٤].

ومع بداية عام ١٩٨٥ أخذ الأردن يشعر أكثر بثقل الحرب العراقية الإيرانية على اقتصاد المنطقة واقتصاد الأردن بشكل خاص فضلاً عن آثار الحرب السياسية والاقتصادية والأمنية أصبحت تثقل كاهل الدول العربية والمنطقة باسرها؛ لذلك اخذ التوجه إلى ايجاد طريقة لأنهاء الحرب وكانت هذه الفكرة في صلب سبب زيارة رئيس الوزراء زيد الرفاعي إلى بغداد في اواخر كانون الأول عام ١٩٨٥ وخلال هذه الزيارة تم توقيع عدداً من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي، والتكنلوجي، والاتصالات والطاقة [٣٥].

كانت الحكومة الأردنية برئاسة زيد الرفاعي تبحث للحصول من العراق على النفط الرخيص والتجارة وعلى وجه الخصوص كعمل وسيط لوصول أسلحة وإعادة شحن الأسلحة التي تصل بالسفن عبر العقبة إلى العراق أسلحة في إعادة شحن الأسلحة التي تصل بالسفن عبر العقبة إلى العراق أثناء الحرب العراقية الايرانية[٣٦].

وفي ٢١-كانون الأول-١٩٨٥ زارَ طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقي عمان بدعوة من رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي من أجل اكمال اللجنة العليا الأردنية – العراقية المشتركة وقد تم عقد اجتماعات بين الطرفين[٣٧].

ولم يقف التعاون العراقي – الأردني عند مستوى التأييد والدعم السياسي والعسكري بل تجاوز إلى مرحلة السماح للعراق بالحصول على وارداته العسكرية وغيرها عبر ميناء العقبة الأردني، وتم وضع جميع الشاحنات وسيارات النقل العاملة على الخطوط الأردنية وسائقيها تحت تصرف الامن العام والذي وجهها الأخير نحو العراق، كما تم تأجير العراق مناطق

واسعة من الأراضي الأردنية وتم بناء طريق يربط بين العقبة والأراضي العراقية لتسهيل حركة النقل بين البدلين.

وقد كان رأي رئيس الوزراء زيد الرفاعي بأن يقايض الرئيس السوري حافظ الاسد من أجل التقارب في موقف الأردن الداعم للعراق في حربه مع ايران، فإن الأردن تخلى عن الاخوان المسلمين وعن أبو عمار ياسر عرفات وعلى الاسد أن يعطي الأردن تحسين علاقته مع العراق[٣٨].

وفي ٣-أيار-١٩٨٦ سافر الملك حسين وكان في رفقته رئيس الوزراء زيد الرفاعي والوفد المرافق له إلى بغداد وتم إجراء المحادثات بين الطرفين والتأكيد على العلاقة بين الطرفين وقد تعهد العراق بدفع (١٠٠) مليون دينار للأردن من أجل شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي[٣٩].

لم يقف الدور الأردني على تأييد العراق فقط بل تعداه إلى تقديم مساعدات عسكرية، كما أن الأردن أعلنت حالة التعبئة العامة استعداداً لأية طوارئ في الحرب كما لعب دور الوسيط في تزويد العراق بالمساعدات خاصة، المساعدات العسكرية[٤٠]، ودعى الأردن إلى قمة عربية في عمان عام ١٩٨٧ وهذه القمة اختلفت عن سابقاتها إذْ جرت العادة على أن تكون القضية الفلسطينية هي الموضوع الأساس بل نجد أن الحرب العراقية الإيرانية هي الموضوع الأساس ولأجله دُعيت الوفود إلى هذه القمة التي سُميت بقمة الوفاق والاتفاق وقال الملك حسين في خطابه: " لقد تعددت مصادر الخطر والتهديد فهذه الحرب العراقية الإيرانية دخلت عامها الثامن وتغلغلت في منعطفات إقليمية ودولية متشابكة ولم يعد خطرها مقتصراً على العراق وحده بل امتد الآن ليشمل الشقيقتين دولة الكويت والسعودية... وزاد في الوقت ذاته من ضرورة وجود موقف عربي موحد يسعى بكل الوسائل الممكنة إلى إحلال السلام بين الجارين المسلمين العراق وإيران "[٤١].

وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٩٨ إذْ أعاد بموجبه التأكيد لقراره رقم ٥٨٢ لعام ١٩٨٦، وقرر في ٢٠ تموز عام ١٩٨٧ أن النزاع بين إيران والعراق فيه خرق للسلم وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و٤٠ من الميثاق ويطالب بأن تلتزم جمهورية إيران الإسلامية والعراق كخطوة أولى تجاه تحقيق تسوية عن طريق التفاوض بوقف إطلاق النار على الفور ووقف جميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو[٤٢]، في ٢٠ آب من العام نفسه تجرع

خميني السم بقبوله لوقف إطلاق النار لإنهاء الحرب وكذلك تجاوب الرئيس العراقي مع القبول الإيراني بوقف إطلاق النار مشترطاً أن تكون المفاوضات مباشرة بين العراق وإيران [٤٣].

٣- العلاقة مع المملكة العربية السعودية :

تميزت العلاقة الأردنية السعودية خلال تولي زيد الرفاعي الحكم بتوحيد التوجه بين البلدين من أجل البقاء على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وكان عدم دخول أحدهما في صراع ضد الآخر أهم المميزات التي جمعتهما فقد ادرك كلاهما أن استقرار أراضيهما مصلحة مشتركة وأن أمنهما قضية متبادلة لذا حرصت حكومة زيد الرفاعي على أن تبقى السعودية خاليه من أثار أي اضطراب كما ادركت السعودية أن أمن الأردن يعني الاستقرار لها وساعد القرب الجغرافي بين البلدين على تحقيق مصالحهما المشتركة [٤٤].

كان الأردن المتلقي والمتأثر وليس المانح أو المؤثر إذْ عملت السعودية وتحت وطأة المصاعب الاقتصادية التي عاناها الأردن نتيجة قطيعة العرب للأردن أثر أزمة أيلول عام ١٩٧٠، وبالضغط على الدول العربية لفك حصارها عن الأردن، إذْ كانت السعودية سبباً رئيساً في دعوة الرئيس الحصري محمد أنور السادات للملك حسين والرئيس السوري حافظ الأسد، في اجتماع القاهرة في العاشر من أيلول عام١٩٧٣م لتسوية الأمور العالقة وتصفية الأجواء فضلاً عن إعادة العلاقات مع الأردن قبل حرب تشرين الأول عام١٩٧٣ إذْ لم يكن الأردن على استعداد للحرب ولم يرغب في دخول الحرب خشية تكرار ما حدث عام ١٩٦٧م؛ لذلك توجه الملك حسين إلى الكيان الصهيوني يرافقه رئيس حكومته زيد الرفاعي والتقى برئيسة وزراء الكيان الصهيوني كولدا مائير(Golda Meir) [٤٥]، ونقل إليها مخاوفه من اندلاع حرب جديدة تكون لها آثار سلبية على دول المنطقة إذْ أوضح الملك حسين الحالة العامة في النزاع العربي – الصهيوني لكنه لم يبلغ (الكيان الصهيوني) بالخطط العربية التي تعد لشن هجوماً على الكيان الصهيوني وهذا ما أوضحه رئيس الحكومة الأردنية زيد الرفاعي في بيان أسباب ذلك منها أن لقاءه مع السادات والأسد في القاهرة جاء بناء على دعوة من الرئيسين لغرض إعادة العلاقات الدبلوماسية وليس للمشاركة في الحرب التي بقيت في طي الكتمان ولم يعرف عنها الملك[٤٦]، وكما أكد ذلك مردخاي جازيت مدير مكتب رئيسة الوزراء مائير بأن الملك حسين لم يكن هدفه من خلال هذا اللقاء هو تحذير الكيان الصهيوني من حرب وشيكة بل مناقشة خطورة الأوضاع فيما لو استمر الحال دون تسوية[٤٧].

وفي ٧ من آب عام١٩٨٥م، استغل الملك فهد بن عبد العزيز عقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء الذي عقد في الأصل لتنقية الأجواء العربية، وثم تشكيل عدة لجان للتوفيق بين الدول العربية المتنازعة، فترأست السعودية اللجنة المسؤولة عن الجانب الأردني السوري، واستطاعت السعودية بعد العديد من المشاورات أن تجمع على طاولة المصالحة كلاً من الرئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي ورئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم(٤٨)، وذلك في جدة في ٢٦ من أيلول عام١٩٨٥م، إذْ أبدى الطرفان تجاوباً مع السعودية بناء على رغبة كليهما للمصالحة، وتكرر اللقاء مرة ثانية في الرياض في ٢٠ من تشرين الأول عام١٩٨٥م، واتفق الجانبان على اتفاقية تقرب وجهات نظرهما اتجاه القضايا السياسية المختلفين حولها(٤٩).

ويبدو أن الوفاق بين عمّان ودمشق كان جزءاً من الجهود التي بذلتها السعودية لإبعاد سوريا عن حرب الخليج الأولى ، ووضع حداً للتجاوزات السورية بتحالفها مع إيران، فضلاً عن أن سوريا كانت تقف عائقاً أمام معظم المبادرات السلمية وتخلق حالة من التوتر الشديد مع الأردن ومع الأخذ بالاعتبار أهمية الأردن في العملية السلمية فقد أخذت السعودية على عاتقها مهمة التقريب وتحسين الأجواء بين الأردن وسوريا ، وخلال الحرب العراقية– الإيرانية، اتفقت المواقف حكومة زيد الرفاعي والسعودية في ضرورة دعم الجانب العراقي في هذه الحرب؛ وذلك من خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في ٧ من تشرين الثاني عام١٩٨٧م والذي أقر دعماً سياسياً وعسكرياً للعراق ، وفي هذا المؤتمر انتقدت السعودية، وكذلك الدول العربية الأخرى الموقف السوري الداعم لإيران، إذْ كانت السعودية تخشى انتصارا إيرانياً في هذه الحرب (٥٠).

الهوامش

١– مقابلة شخصية مع السيد عدنان أبو عودة مستشار الملك حسين للشؤون السياسية الاسبق، في داره، الخميس، الساعة العاشرة والنصف صباحاً، عمان، ٢٠١٧/١٢/٧.

٢– مقابلة شخصية مع السيد عدنان أبو عودة مستشار الملك حسين للشؤون السياسية الاسبق، في داره، الخميس، الساعة العاشرة والنصف صباحاً، عمان، ٢٠١٧/١٢/٧.

٣– رائد أحمد ياسين هياجنه، المصدر السابق، ص٩٩.

٤– محمود كنفاني، لقاء قطرين وشعب عربي واحد، دار الحياة، دمشق، ١٩٧٧،ص١٤٠.

٥– رائد أحمد ياسين هياجنه، المصدر السابق، ص٩٩.

٦- رائد أحمد ياسين هياجنه، المصدر السابق، ص٩٩.

٧- سليمان موسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٦٧- ١٩٩٥، ص١٥٣.

٨- سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٤٧٤.

٩- سلمى عدنان محمد وآخرون، موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، مجلة آداب ذي قار، المجلد١، العدد ٣، ٢٠١١، ص١٨٢ – ١٨٣، ص١٩٠.

١٠- دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الأردنية، ١٩٨٠، وقائع جلسة المجلس الوطني الاستشاري حول توتر العلاقات الأردنية السورية، ١٩٨٠/١٢/١، ص١٧.

١١- رائد أحمد ياسين هياجنة، الحياة السياسية في الأردن ، ص١١٠.

١٢- المصدر نفسه، ص١١١.

١٣- سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ص٤٧٨.

١٤- عدنان أبو عوده ، يوميات عدنان أبو عوده ،ص٨٥٢ .

١٥- المصدر نفسه.

١٦- عدنان الحمد، السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية،بيروت، العدد ٤١، يوليو ١٩٧٥، ص١٦١.

١٧- رائد أحمد ياسين الهايجنة، التطورات السياسية في الأردن، المصدر السابق، ص١٤٥.

١٨- عبد المجيد الشناق، المصدر السابق، ص٤٣٣.

١٩- سلمى عدنان محمد وآخرون، المصدر السابق، ص١٨٢ – ١٨٣.

٢٠- أحمد عبد الكريم اللوزي سياسي أردني ولد في عمان عام ١٩٢٥ حصل على شهادة الثانوية ليسانس الاداب من كلية تدريب المعلمين في بغداد عام ١٩٥٠ شغل عدة مناصب منها مساعد رئيس التشريفات الملكية ومدير المراسم في وزارة الخارجية وعضو مجلس النواب ومساعد الديوان الملكي عام ١٩٦٣-١٩٦٤ وتولى وزارة الدفاع وتدرج في المناصب إلى ان تراس الوزارة الأردنية عام ١٩٧٨ ورئيس الديوان الملكي الهاشمي عام ١٩٧٩، للمزيد ينظر نشأت خضر الطلوزي،المصدر السابق، ص٢٢.

٢١- مقابلة شخصية مع الدكتور علي محافظه في داره ، الساعة ١٢ ظهراً يوم الاثنين ١٢/٢٤/عمان ٢٠١٧.

٢٢- سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٤٩٩-٥٠٠.

٢٣- عبد العزيز الحفتي، المصدر السابق ، ص١٥٤.

٢٤- محمد علي صداع حرج المحمدي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ -١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠١٢' ص١٨٣.

٢٥- سلمى عدنان محمد وآخرون، المصدر السابق، ١٨٣ -١٨٤.

٢٦- دائرة المكتبة الوطنية،الوثائق الأردنية، خطاب جلالة الملك حسين بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، عمان، ١٩٨٢/١/٦، ص٧.

٢٧- نبال الخماش، المصدر السابق، ص٤١٢.

٢٨- دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الأردنية ، كلمة جلالة الملك الحسين بمناسبة فتح باب التطوع لنصرة الجيش العراقي، عمان، ١٩٨٢/١/٢٨،ص١٩.

٢٩- نبال الخماش، المصدر السابق، ص ٤١٢.

٣٠- فؤاد فائق سعيد، المصدر السابق، ص١٥٢.

٣١- علي محافظه، عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، ص٥١٩.

٣٢- محمد محمود العناقرة، لؤي إبراهيم البواعنة، المصدر السابق، ص٥٩.

٣٣- هالة مهدي خيري، المصدر السابق، ص١٣٠.

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥- رائد أحمد ياسين هياجنة، المصدر السابق، ص١٥١.

٣٦- جاك أوكونيل، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٣٧- يوميات عدنان أبو عودة، (ص٨٤١).

٣٨- ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي ١٩٥٢-٢٠٠٤ ، ط١ ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢١١.

٣٩- عدنان أبو عوده ، يوميات عدنان أبو عوده ، ص٩٤٤.

٤٠- سلام محمد عبد ربه المفيد ، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٥ ، ص٢١٢.

٤١- دائرة المكتبة الوطنية، خطابات جلالة الملك حسين بن طلال، خطاب جلالة الملك حسين المعظم في قمة الوفاق والاتفاق، ١٩٨٧/١١/٨، عمان، ص١٠٢.

٤٢- الامم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات مجلس الامن، و، قرار رقم ٥٩٨ مجلس الامن لوقف إطلاق النار بين العراق وأيران ٧/٢٠/ ١٩٨٧، ص١٢ – ١٣.

٤٣- إسلام محمد عبد ربه المفيد، المصدر السابق ، ص١٦١.

٤٤- رائد أحمد ياسين الهايجنة، الحياة السياسية في الأردن، المصدر السابق، ص١٦٤.

٤٥- غولدا مائير (Golda Meir): ولدت في كييف في أوكرانيا عام ١٨٩٨، وعندما بلغت الثامنة من العمر هاجرت عائلتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ١٩٢١ هاجرت إلى فلسطين، عينت أول سفيرة لإسرائيل في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٨، ثم تولت منصب وزير العمل والتأمين الوطني خلال الاعوام (١٩٤٩- ١٩٥٦)، أصبحت وزير الخارجية للمدة ما بين عامي (١٩٥٦- ١٩٦٦)، وبعد وفاة رئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي اشكول عام ١٩٦٩، اختيرت غولدا مائير مرشحة بالاجماع لتحل محله، استقالت من

منصبها عام ١٩٧٤ وفي كانون الأول عام ١٩٧٨ توفيت غولدا مائير عن عمر ناهز الثمانين عاماً. للمزيد ينظر: www. Altawasul. com.

٤٦- اوفي شلايم، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

٤٧- عبد الرؤوف الكسم: رئيس وزراء سوريا (١٩٨٠- ١٩٨٧) خلفاً لمحمد علي الحلبي، ولد عام ١٩٣٣ في دمشق والده الشيخ عطا الله الكسم كان مفتي الديار الشامية (١٩١٨- ١٩٣٨) شغل عبد الرؤوف مناصب عدة منها عميداً لكلية العمارة والفنون الجميلة. للمزيد ينظر: الموعة الحرة ويكيبيديا.

٤٨- عبد الرؤوف الكسم: رئيس وزراء سوريا (١٩٨٠- ١٩٨٧) خلفاً لمحمد علي الحلبي، ولد عام ١٩٣٣ في دمشق والده الشيخ عطا الله الكسم كان مفتي الديار الشامية (١٩١٨- ١٩٣٨) شغل عبد الرؤوف مناصب عدة منها عميداً لكلية العمارة والفنون الجميلة. للمزيد ينظر: الموعة الحرة ويكيبيديا.

٤٩- جيمس لنت، المصدر السابق، ص١٩٩.

هالة مهدي خيري عبد الأمير الدليمي، علاقات الأردن الخارجية اتجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية) أنموذجاً ١٩٦٧، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بابل، ٤٠١٤، ص ١٠٤-١٠٥.